مبادرات ما قبل أنابوليس،
الدين والدولة، الجيش والمجتمع

تعالج "قضايا إسرائيلية" في هذا العدد المبادرات الإسرائيلية التي سبقت انعقاد اجتماع أنابوليس والقضايا المتعلقة بمسألة علاقة الدين بالدولة ومسألة علاقة الجيش بالمجتمع من خلال طرح قضية الرقابة العسكرية

(١) مقدمات أنابوليس: مبادرات إسرائيلية

مع الإعلان عن فكرة عقد اجتماع أنابوليس للإعلان عن بدء الحوار والمفاوضات حول حل القضية الفلسطينية بدأت تظهر على الساحة مبادرات سياسية إسرائيلية تحاول التأثير على الرأي العام للحسم في القضايا الرئيسية مثل إقامة الدولة الفلسطينية، والقدس واللاجئين وقضايا الحدود. أطلق اليمين الإسرائيلي مبادرة لحل القضية الفلسطينية على اعتبار أنها قضية إنسانية وليست قضية قومية وسياسية. هذه المبادرة في جوهرها تبقي الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي وتطرح إدارتها بالتعاون مع الأردن. أما المبادرة الثانية فتتعلق بواحدة من أهم القضايا الخلافية في المفاوضات وهي قضية القدس. وقد أطلقها الوزير حاييم رامون الذي يشغل منصب قائم بأعمال رئيس الوزراء. ومن المفترض أن مبادرة يطلقها من يشغل مثل هذا المنصب لا يمكن إلا وأن تكون حظيت بموافقة رئيس الحكومة. أما التساؤل فيبقى: ما الهدف من إطلاق هذه المبادرة في هذا الوقت بالذات؟ (مدير التحرير)

المبادرة الأولى: "المبادرة الإسرائيلية، الخيار الأفضل- مبادرة إسرائيلية للسلام وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين"، مبادرة مقترحة من قبل عضو الكنيست الإسرائيلي بيني أيلون، تشرين الأول ٢٠٠٧.

إعداد: تماضر محمود ملحم

تبدأ "المبادرة الاسرائيلية، الخيار الأفضل للسلام وتأهيل

اللاجئين الفلسطينيين " بالكلمات التالية:

منذ إقامة دولة إسرائيل ، نتمنى السلام مع جيراننا العرب، نحلم بأن تأتي الأيام التي نتمكن فيها من تكريس قواتنا ومواردنا ليس للحرب بل للنمو والازدهار.

مبادرة بيني أيلون ترى بأن حلم اوسلو تحول إلى كابوس فإقامة دولة فلسطينية لم تؤد إلى تحقيق سلام بل إلى دوامة دموية. أي انه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التوصل معه إلى عملية سلام، لذلك لا بد من تفكير جديد وأمل جديد يخدم المصلحة الاسرائيلية ويتعامل مع الواقع العالمي والإقليمي الجديد، مثل تنامي قوة إيران، تنظيم القاعدة، حزب الله وحماس.

المبادرة الإسرائيلية تعتمد على الحفاظ على ما هو مهم بالنسبة لإسرائيل، وعلى ضوء ذلك تقوم المبادرة على المفاهيم التالية:

١. السعي لحل إنساني للقضية الفلسطينية بدلا من الحل السياسي.

٢. تأسيس السلام على شراكة استراتيجية مع الأردن بدلا من السلطة الفلسطينية.

٣. تطبيق السيادة الاسرائيلية في الضفة الغربية بدلا من منح هذه المنطقة لدولة فلسطينية.

عند قراءتنا للمبادرة من الملاحظ الحالة التسويقية لموقف إسرائيل، وتعزيز التبرير وراء النهج الإسرائيلي بكل سياساته، فأيلون كتب في المقدمة: " كانت إسرائيل قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ودفعت إلى الأمام إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لكن السلام ابتعد عنا. حتى الانسحاب لم يحسن الأوضاع ولكن طرأ العكس، وقد أصبح تهديد الإرهاب ضد إسرائيل اكبر بشكل ملحوظ. وقد قتل آلاف الاسرائيليين وأصيب عشرات الآلاف، ولم تعد الحياة في إسرائيل إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد توفير حراسة مشددة وبناء الجدران واستئناف العمليات العسكرية لإسرائيل...."

على ما يبدو أن بيني أيلون نسي أن يذكر سياسة هدم المنازل، الجدار الفاصل، تهويد القدس، الاغتيالات العسكرية وآلاف القتلى والجرحى في الأراضي الفلسطينية، فان كان قد قتل آلاف الاسرائيليين فلا بد ان يكون العدد مضاعفاً لدى الفلسطينيين...

لذلك اظهر الجانب الفلسطيني وكأنه غير موضوعي وغير مؤهل للقيادة، فقال: "المبالغ الطائلة التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية من دول العالم جرى توظيفها من قبل جهاز منظمة التحرير الفلسطينية ليس لبناء اقتصاد متطور لصالح السكان، بل من اجل المصالح الشخصية لقيادته ولتنفيذ عمليات إرهابية ضد المواطنين الاسرائيليين، من الواضح ان مفهوم الدولة الفلسطينية قد انهار".

هذا الادعاء بالتحليل المنطقي للموضوعية الاسرائيلية يعرض نظرة بديلة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تعتمد بالأساس على:

١ . تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها.

٢. نزع فلسطين عن الساحة السياسية.

٣. تغيير ديمغرافي في منطقة الشرق الأوسط .

لذلك تقترح المبادرة الحل الإنساني بدلا من الحل السياسي فتدعي " أن محاولة حل القضية الفلسطينية في إطار حل سياسي، أي في إطار إقامة كيان وطني فلسطيني أوصلتنا إلى طريق مسدود. إن مثل هذا الحل مستحيل ، لان معنى تحقيق قضية اللاجئين هو " إزالة دولة إسرائيل من الوجود" ، ويؤكد أيلون: " قضية اللاجئين هي قضية إنسانية، إقامة دولة إسرائيل لم تحرم الفلسطينيين من دولتهم لأنه لم تكن دولة كهذه ابداً".

ويأتي هنا الحل السحري، وهو " تأهيل اللاجئين وتفكيك المخيمات، أي استيعابهم في دول مختلفة وتوطينهم بها، والاقتراح الأمثل لمثل هذا الحل الإنساني هو تفكيك وكالة الأمم المتحدة للغوث اونروا التي تخلد قضية اللاجئين".

ايلون يطرح على سكان مخيمات اللاجئين بمجملهم مساكن دائمة، المواطنة، ومنحة تأهيل سخية.

في أعقاب هذه العملية سيتم تفكيك مخيمات اللاجئين، وفقا للمبادرة التي ترى أن مهمة اونروا حددت للحفاظ على لاجئي ١٩٤٨ وعلى وضعيتهم كلاجئين ، بعكس الوكالة المركزية unhcr التي تسعى إلى تأهيل المواطنين ودمجهم في الدول المقيمين بها، او المستعدة لاستيعابهم".

تفكيك وكالة الاونروا وحل قضية اللاجئين وفقا للنظرة الاسرائيلية يعود الى تفريغ القضية الفلسطينية من أهم أركانها . فبيني ايلون يرى ان الحفاظ على قضية اللاجئين هو بمثابة الحفاظ على آلية المواجهة الشرعية لدولة اسرائيل، وتخوفا من إعاقة نجاح هذا المشروع، خطط بيني أيلون ان يكون العرض مادياً لحث الفلسطينيين على الالتحاق كمواطنين في دول مستعدة لاستيعابهم والبدء من جديد.

ويدعي أن ٥٠٪ من المشاركين في استطلاع للرأي عام ٢٠٠٤

في معهد مأغار موخون ، لا يعارضون التهجير الى دولة أخرى إذا كان ذلك مجدياً من ناحية اقتصادية. وأشار ٧١٪ من المشاركين أن المحفزات التي قد تدفعهم إلى التهجير هي: ضمان العمل في الخارج ١٦٪ ، دعم مالي ملموس ١٩٪ ، ضمان المسكن والتعليم على مستوى عالٍ ١٤٪....

ويدعي: "على سبيل المثال سيكون مشروع تأهيل سخي يمكن مليون من اللاجئين المكتظين في طنجرة الضغط في غزة من الخروج الكريم هدية للمجتمع الفلسطيني والعالم بأجمعه ".

أما بالنسبة للتكلفة المالية لمثل هذه الخطة فهو أمر متاح ، "فمليارات الدولارات تنفق سنويا" على الصراع الإسرائيلي، هذه المبالغ "عبارة عن دولارات اميركية تخصص لسباق التسلح الإقليمي، وهي مبالغ طائلة تحول من أوروبا للحسابات البنكية التابعة للسلطة الفلسطينية، وهذه مبالغ هائلة من المال الإسرائيلي الذي ينفق على إقامة الجدار وتنفيذ الانفصال وتقوية أبو مازن ، الولايات المتحدة ، أوروبا وإسرائيل إلى جانب دول النفط العربية يتولون تقديم تمويل مباشر لكل لاجئ عام ١٩٤٨ ، وهذا ما سيؤهلهم للوصول للدول كمهاجرين اثرياء " .

بما أن المبادرة تشير إلى أن القضية الفلسطينية هي قضية إنسانية لذلك تتوصل المبادرة إلى الاستنتاج التالي :

إن الغاء قضية إنشاء دولة فلسطينية من الأجندة الدولية كقضية سياسية ، لا يلغي القضية الانسانية للفلسطينيين ، بل انه يؤدي لحل المشكلة الفلسطينية عبر تبديل الإطار السياسي بإطار إنساني وتبقى مسألة نزع الشرعية عن القضية الفلسطينية شرطا حيويا للوصول إلى أي حل شامل . لذلك لا بد من شراكة استراتيجية مع المملكة الاردنية. " ستعترف إسرائيل والولايات المتحدة ، والمجتمع الدولي بمنح المملكة الاردنية المواطنة لسكان الضفة الغربية، لن تعترف بالسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كممثلة، وسيتم نزع السلاح من المنظمات المسلحة وبالمقابل سيتم ترميم اقتصاد الأردن وتعزيزه " .

ايلون يرى الأردن أو يصفها " بالبيت القومي " ويفسر ذلك بان حكومة جلالة ملك بريطانيا اقامت دولة الأردن لصالح اليهود وذلك في إطار الانتداب البريطاني الذي شمل إسرائيل بمجملها وسماها الانكليز بلستينا . وقد انقسمت بلستينا إلى دولة عربية ودولة يهودية وكانت الدولة العربية الفلسطينية تسمى الأردن، وأقيمت عام ١٩٢٢ عندما منح الانكليز معظم الأرض للأمير عبد الله " .

بيني)بنيامين(إيلون، رئيس حركة "موليدت " . أشغل عبر

عضو الكنيست بيني أيلون

دورتين منصب وزير السياحة.

رئيس لجنة العلوم والتكنولوجيا في الكنيست، رئيس اللوبي لتطوير العلاقات مع الجاليات

المسيحية في العالم، وعضو في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست.

هذه الحجة التاريخية تقود إلى تحليل منطقي يشرح بموجبه الفائدة التي ستعود على الأردن، فيقول " إن النظام الراهن في الأردن هو نظام ودي لإسرائيل وداعم للغرب. لكن هذا النظام لا يتمتع بالأمان لأنه مهدد من الفوضى التي تسود في العراق من شرقه ، ومن الوطنية الفلسطينية من غربه ، إقامة دولة فلسطينية في مناطق الضفة الغربية قد تكون نقطة انطلاق لتحقيق فلسطين الكبرى التي قد تبتلع الأردن وتسقط الأسرة المالكة وتحول ارض إسرائيل كلها إلى دولة فلسطينية إسلامية خالية من اليهود. سيؤدي تفكيك السلطة الفلسطينية إلى ارتياح في عمان وسيشق الطريق أمام توازن بين تأكيد الطابع الفلسطيني والدعم من النظام الهاشمي بواسطة ضمانات اميركية وإسرائيلية، والدعم الاقتصادي للأردن سيتيح تحويل الأردن إلى حلقة قوية في محور استراتيجي يعد لكبح المد الإيراني " .

هذه الرؤية سبقتها رؤى يمينية موازية ترى أن الدولة الفلسطينية وفقا للنظرة الاسرائيلية لا يمكن ان تعيش إلا من خلال علاقة مع الأردن، وهذا هو الأساس ليحقق الفصل الديغرافي مع اسرائيل .

أيلون كشارون لم ولن يغيرا هذا الطرح المتأصل في عقلية المؤسسة الصهيونية. وفقا ليديعوت احرونوت ٣٠ آب ١٩٨٢ قال

شارون : "لم اقل يجب تحويل الاردن الى دولة فلسطينية، وإنما الأردن هو دولة فلسطينية، ٦٠٪ من سكانها فلسطينيون".

وهكذا تهيأ الأجواء لسيادة إسرائيلية في الضفة الغربية " ستطبق إسرائيل سيادتها على مناطق الضفة الغربية بتنسيق مع الأردن . سيعتبر السكان العرب في هذه المناطق مواطني الأردن، وستتم بلورة علاقتهم مع الدولتين والميزات الادارية في المناطق المأهولة في اتفاق بين إسرائيل والأردن"، وهذا ما يشرّع سيادة إسرائيل على أرضها مرة ثانية وفقا للحجج والبراهين اليمينية، التي تعتبر تسليم يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) لأيد أجنبية معناه القبول بتحويل عاصمة إسرائيل لسيادة عربية، هو مس بالغ بالاستيطان اليهودي الواسع في "يهودا والسامرة" .

تطبيق السيادة الاسرائيلية على هذه "المناطق" سيؤدي إلى تغيير ملموس في تركيبة السكان أيضا، مسح حقيقي للخط الأخضر، وانتشار أكثر للسكان اليهود الذين سيتحركون بشكل طبيعي من مركز الدولة.

ما تسعى إليه المبادرة (وفق مفرداتها) هو إزالة التهديد الديمغرافي ، ومنع تعزيز قوة محور إيران– حماس، حدود قابلة للحماية والحفاظ على "أراضي إسرائيل"، أي لا يوجد جيش آخر غير الجيش الإسرائيلي غرب الأردن، إسرائيل هي المسؤولة عن الأمن الداخلي والخارجي في كل أراضي إسرائيل العربية.

هذه المبادرة كسابقاتها تأتي في أوقات مخطط لها، فليس من العبثية أن تأتي قبل انعقاد مؤتمر انابوليس وليس من العبثية أن تأتي في خضم المشاكل الداخلية بين فتح وحماس، فكل هذه المبادرات تروج أفكارا ونظريات صهيونية بأغلفة جديدة لا تعبر إلا عن التخبط الإسرائيلي في أيجاد حلول مثيرة للنزاع العربي الإسرائيلي، ولتعزيز هيمنتها على المنطقة.

الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل، اسحق رابين

المبادرة الثانية: خطة حاييم رامون لتقسيم القدس : مناورة سياسية أم طرح سياسي؟

إعداد: غصون ريّان

لا يخفى على متتبع الحلبة السّياسية الإسرائيليّة، سعي السّاسة الإسرائيليين وعلى الأخص أولئك المندرجون تحت يافطة الإئتلاف الحكومي، إلى تحويل إنتباه الرّأي العام الإسرائيلي إلى قمة أنابوليس أواخر العام ٢٠٠٧، والتي بادرت ودعت إليها الإدارة الأميركيّة. ليس من شك أنّ هذه المساعي تأتي لإقصاء الشارع الإسرائيلي والإعلام عن المنحدرات شديدة الخطورة التي سلكتها المنظومة السياسيّة والأمنيّة والإجتماعيّة في إسرائيل في الأعوام الاخيرة. ولا شكّ أن هناك تأثيراً ينسب للفشل الذريع الذي مني به الجيش الإسرائيلي في حربه الأخيرة على لبنان ومسلسل قضايا الفساد الذي لم يصل إلى حلقته الأخيرة بعد، والذي طال قادة من الدرجة الأولى، لا تزال ملفاتهم الجنائيّة قيد التحقيق والبحث

وعلى رأسهم رئيس الحكومة الحالي، إيهود أولمرت. هذا بالإضافة إلى أنّ دولة الرّفاه الإجتماعي لا تنفكّ تواصل محاولاتها لإذابة وإقصاء هذه الصبغة عنها.

إذن فإنّ إسرائيل تقبع في مستنقع من أخمص القدمين حتى أعلى الرّأس. وتأتي قمة أنابوليس لتكون القشّة التي يتعلّق بها الغريق. إذ تهدف الحكومة الإسرائيليّة من خلال هذه الورقة تبييض صفحتها على المستوى الدبلوماسي أمام الرأي العام الإسرائيلي والعالمي، بعد أن بهتت هذه الصفحة على المستوى الأمني، وإن كان هذا المسعى مرحلة إنتقاليّة ومؤقّتة مع نيّة مبيّتة لإنهائها حتى يتغيّر أو يتجدّد أحد المتغيّرات أو المعطيات. فعلى ما يبدو فإنّ الصقور الجريحة تفضّل أن تتحوّل إلى حمائم سلام إلى أن تشفى جروحها،فتعاود إبراز مخالبها من جديد.

منذ الإعلان عن عقد قمّة أنابوليس لم يتوقّف المسؤولون الإسرائيليّون عن بث تصريحاتهم الهادفة إلى خفض سقف التوقّعات بالنّسبة للنتائج المرتقبة، كما أنّهم أعلنوا من على أكثر من منبر أنّه لن يتم التداول في مسائل الخلاف الجوهريّة كاللاجئين والحدود والقدس في لقاءات عبّاس–أولمرت الدّوريّة والتي هي بمثابة بروتوكول لأنابوليس أعدّ سلفاً.

حتى أنّ أولمرت ذهب إلى أبعد من ذلك، حين إستبعد التّوصّل إلى

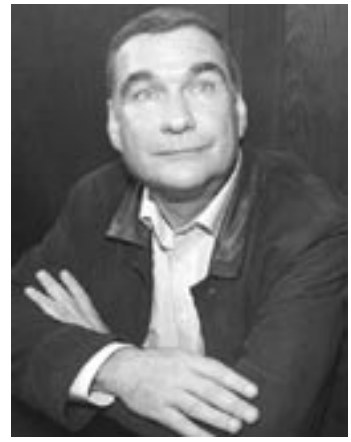

حاييم رامون

إتّفاقيّة إعلان مبادئ مع الجانب الفلسطيني. واعتبر القمّة مجرّد لقاء تأتي في أعقابه المداولات الجدّيّة. بالمقابل فإنّ الجانب الفلسطيني أبدى دائماً إرادة بأن تكون هذه القمّة مؤتمراً جدياً للسلام. إلا أنّه فجاةً ومن غير سابق إنذار يصدر عن حاييم رامون، النائب الأوّل لرئيس الحكومة الإسرائيلي اقتراحاً رسمياً ومدوّناً "لتقسيم القدس" قام بتوجيهه قبل ما يقارب الشّهرين والنصف من الموعد المقرّر لإنعقاد إجتماع أنابولس إلى نير بركات رجل الأعمال ومرشّح كديما لرئاسة بلديّة القدس في الإنتخابات المقبلة. والذي قام بدوره بالكشف عن هذا الإقتراح للصحافة.

ينص الإقتراح على تقسيم القدس بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وذلك كما جاء في مستند رامون: "الأحياء اليهوديّة يتم الإعتراف بها من قبل الطّرفين على أنّها إسرائيليّة وتخضع للسيادة الإسرائيليّة، وتبعاً لذلك فإنّ الأحياء العربيّة (كحي شعفاط) يتم الإعتراف بها كأحياء فلسطينيّة، ويتم تنظيم حركة التّنقّل بين شطريّ المدينة عن طريق معابر مفتوحة ومراقبة". أما بخصوص البلدة القديمة والأحياء المقدّسة والتي تضم المسجد الأقصى وقبة الصّخرة والمسمّاة "الحوض المقدّس" وفقاً للتسمية الإسرائيليّة فيتم فيها اتّباع ما أطلق عليه رامون "نظام خاص" أو "إدارة محايدة" مع الحفاظ على المصالح الخاصّة لإسرائيل في إدارة الاماكن المقدّسة كحائط المبكى والحيين اليهودي والأرمني، بينما يخضع الحيّان الإسلامي والمسيحي إلى الإدارة الفلسطينيّة. أمّا الأماكن المقدّسة فتدار على أيدي الثلاث ديانات شريطة عدم رفع أي من الأعلام عليها. ويقترح رامون بأن يتم البدء بالمخطط، إذ تنقل ثلاثة أحياء مأهولة بالفلسطينيين في شرقي القدس إلى السّيادة الفلسطينيّة بعد توقيع "إتّفاق إعلان المبادئ"، وإذا ما إقتنعت إسرائيل أنّ السلطة الفلسطينيّة قادرة على بسط سلطتهاعلى هذه المناطق وهي شعفاط والسواحرة والولجة. وعلّل رامون إقتراحه بتقسيم القدس أنّ "القدس اليوم ليست صهيونيّة، ولا يوجد فيها غالبيّة صهيونيّة، وبعد عشرين عاماً لن تكون يهوديّة".

أجمع الإعلام وتحليلات المحللين الإسرائيليّين على إعتبار هذا المستند "بالون اختبار" أراد أولمرت التّلويح به من وراء ظهر رامون لجسّ نبض وزرائه والرّأي العام الإسرائيلي. وثيقة رامون هذه تأتي كإشارة واضحة للتغيير في اللهجة والنّبرة في لغة الخطاب الإسرائيلي. إذ أصبح أولمرت يتحدّث فجأةً عن انتهاء عصر "عدم وجود شريك"، وأنّ هناك شريكاً جدّياً للسلام، وأنّ هذا هو الوقت الأمثل للتوصّل إلى إتّفاقيّة سلام. لكن كيف يتوجّب رؤية وقراءة هذا الخطاب؟ هل يكون مجرّد مناورة سياسيّة، يريد رئيس الحكومة من خلالها أن يظهر امام العالم في مؤتمر أنابوليس وكأنّه قد أنهك بسبب المعارضات والإعتراضات الشّديدة التي لاقاها من قبل وزرائه والتي تهدّد بزوال حكومته بسبب "التنازلات" الأليمة التي يقدّمها للجانب الفلسطيني في سبيل إنجاح القّمة الدوليّة؟ أم انّ هذا الخطاب يعكس فعلاً مسعاه للتوصل إلى تسوية شاملة مع الجانب الفلسطيني، تمكّن من إبرام معاهدة سلام بين الطرفين؟ ربّما لا يمكن الجزم مسبقاً بمدى صحّة كلا الاحتمالين، ولكن دراسة كافّة المعطيات المرتبطة بالموضوع من الممكن أن تساعد في صياغة الرّد الفلسطيني الذي يجب أن يتوافق مع كافة الإحتمالات.

بدايةً لا شك أن الصحف الإسرائيليّة أصابت حين اعتبرت أنّ مقترح رامون هو "بالون اختبار" قام أولمرت بنفخه في يد رامون، على إعتبار أنّ الأخير ليس فقط النّائب الأوّل لأولمرت وإنّما أيضاً أكثر الأشخاص المقرّبين له. لذا، إذا كانت هذه هي رؤية أولمرت فما هو الجديد بها؟ الصحافي نداف شرغاي في صحيفة "هآرتس" العبريّة يسترجع مداولات "كامب ديفيد ٢٠٠٠" ويذكر أن مخطط رامون يعود إلى مقترح كلينتون العام ٢٠٠٠، حيث يتبنى رامون المبدأ الذي على أساسه تتحوّل كلّ المناطق تقريباً المأهولة بالفلسطينيين في شرق القدس إلى عاصمة الدّولة الفلسطينيّة في حين أنّ المناطق المأهولة باليهود وبضمنها الأحياء الجديدة تبقى تحت السّيادة الإسرائيليّة.

نقطة الإختلاف بين مقترحي رامون وكلينتون هو حول السّيادة على الأماكن المقدّسة في البلدة القديمة. إذ نصّ إقتراح كلينتون في حينه أن يخضع ما فوق سطح الأرض للسيادة الفلسطينيّة، وما تحت

سطح الأرض وبضمنه حائط المبكى يكون بين أيدي الإسرائيليين، ما رفضه الرّئيس الرّاحل ياسر عرفات آنذاك. إذن فإنّ رامون لم يأت بالشيء الجديد، فاقتراحه كان قد قبلت به حكومة العمل برئاسة إيهود باراك في كامب ديفيد قبل سبع سنوات. لكن الجديد هذه المرّة أن الإقتراح يأتي من قبل نائب في حزب يميني من المتّوقع أن يتولى مهمّة إدارة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ويجب ألا ننسى أنّ رامون كان قد شغل منصب وزير شؤون القدس وتعاون حينها مع اولمرت الذي شغل منصب رئيس بلديّة القدس ما يقارب العشر سنوات حين كان حينها يلوّح بأنّ "القدس ستبقى موحّدة وكاملة إلى أبد الآبدين وتحت السّيادة الإسرائيليّة". إقتراحات كهذه طرحها أيضاً أفيغدور ليبرمان زعيم الحزب اليميني المتطرّف "إسرائيل بيتنا" ووزير الشؤون الإستراتيجيّة والمعروف بعدائيته للعرب والفلسطينيين، وأيضاً طرح ذلك جدعون عزرا وزير حماية البيئة الذي دعا أيضاً إلى تسليم السّلطة الفلسطينيّة احياء في شرق القدس.

اقتراحات كهذه والتي كان يتم التداول بها فقط في أوساط الأحزاب اليساريّة أصبحت اليوم قيد الطرح والبحث أيضاً داخل الاحزاب اليمينية. حتى أنّ الصحافي آنف الذكر في صحيفة "هآرتس" يقر بذلك حين يقول: "لم يعودوا يسألون في كديما هل ستجزّأ القدس وإنّما كيف ستجزّأ". هذا التّعديل وإن كان طفيفاً لأنّه عبارة عن الحد الادنى الذي تقدّمه إسرائيل إذا ما قارنّاه مع المطلب الفلسطيني بالعودة إلى خط الرّابع من حزيران عام ٦٧. إلا أنّه يجب أن يستغل جيّداً من قبل الجانب الفلسطيني بحيث يكون هذا الإستغلال على شاكلة رفع سقف المطالب الفلسطينيّة من خلال التّمسّك بخط الرّابع من حزيران، الحق الذي أقرّته جميع المحافل الدوليّة وبمقدّمتها الامم المتحدّة.

أولمرت الذي يواجه معارضات شديدة داخل حكومته وداخل حزبه، وبالأخص من قبل تسيبي ليفني، وزيرة الخارجيّة، وشاؤول موفاز، وزير المواصلات، وآفي ديختر، وزير الأمن الداخلي. إلا أنّ هذه المعارضات من شأنها أن تكون عاملاً مساعداً للجانب الإسرائيلي لدى جلوسه على طاولة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، حينها سيقدّم الطرف الإسرائيلي اقتراحاته على انها ثمرة تضحيته بمستقبل الإئتلاف الحكومي.

على الرّغم من انّ الصّحافة الإسرائيليّة لا تعلّق الآمال على إجتماع أنابوليس، وحتى أنّ مراسل الموقع الإلكتروني واي–نت التّابع لصحيفة يديعوت أحرونوت العبريّة ،يستنتج بشأن إقتراح رامون أنّ رايس في زيارتها المقبلة سوف ترى أنّ الإسرائيليين غير موّحدين بالنّسبة لقضايا الخلاف الجوهريّة، لذا سوف تستنتج ان الاطراف بعيدة عن التّسوية التي يطالب بها محمود عباس. إلا أنّه إذا ما كان لأولمرت نيّة جادّة في التّوصل مع الجانب الفلسطيني إلى تسوية شاملة، يتم التطرّق في إطارها إلى كل مسائل الخلاف الجوهريّة، في محاولة لأن يطوي الصفحة القاتمة التي إرتسمت عنه في فترة ولايته، أو نتيجة ضغط أميركي يمارس عليه لإبرام إتّفاقية كهذه؛ فللرئيس بوش توجد أيضاً مصلحة في تعديل ما ارتسم عنه من أنّه صانع الحروب غير المبرّرة، أو إذا ما كانت نيّة أولمرت هي المناورة السّياسية لا أكثر لإلهاء الرأي العام الإسرائيلي عن مسلسل إخفاقاته وإشغاله بمسعى وهمي لإحلال السّلام ،الأمر الذي يريد أيضاً تسويقه أمام الرأي العام العالمي، فإنّ الجانب الفلسطيني في كلتا الحالتين عليه أن لا يكتفي بأخذ الحيطة من أي تنازل إضافي، وإنّما عليه رفع سقف مطالبه وإستغلال ضعف الجانبين الإسرائيلي والأميركي في القمة التي يصل إليها جميع الأطراف منهكي وخائري القوى، بمن فيهم الطرف الفلسطيني.

(٢) قضايا الدين والدولة

[مسألة العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل مسألة قديمة–جديدة برزت مع نشأة الحركة الصهيونية كحركة قومية حديثة لكنها أسست شرعيتها على المصادر الدينية لليهودية. رافقت هذه المسألة دولة إسرائيل وتسببت في صراعات عنيفة أحياناً وهادئة في أحيان أخرى، ولكنها تبقى مصدر صراع يصعب حسمه، تؤثر على مجرى الحياة اليومية في إسرائيل، تقرر تركيبة الإئتلافات الحكومية ومصائر الحكومات وتؤثر في إتخاذ القرارات المصيرية والسياسات الداخلية.

برزت هذه المسألة في العام ٢٠٠٧ في قضيتين رئيسيتين: الأولى هي مسألة تهويد المهاجرين إلى إسرائيل، والثانية هي مسألة "شنات شميطاه" التي تعني الامتناع عن فلاحة الأرض والاستفادة من ثمارها. ما يلفت النظر في النقاش الذي دار في إسرائيل في المسألتين هو التحول الذي يبرز في موقف "الصهيونية المتدينة"، والذي أخذ يميل لتأكيد العنصر القومي على حساب العنصر الديني ومحاولة مجاراة مصالح الإسرائيليين الاقتصادية والاجتماعية وكسب تأييدهم. مجلة "قضايا إسرائيلية" تنشر فيما يلي حيثيات

النقاش الدائر في القضيتين المذكورتين للفت نظر القراء للمسائل البارزة في حوار قضايا الدين والدولة – مدير التحرير]

تهويد المهاجرين

إعداد: محمد مصالحة

يحتدم في السنوات الأخيرة الصراع والجدل في المجتمع الإسرائيلي عامة، وبين النخبة خاصة، حول "الهوية اليهودية" وحدودها. وبالتحديد، السؤال الذي يدور حوله الصراع، الجدل والنقاش هو: "من هو يهودي". من الجدير ذكره هنا بان الصراع والجدل حول الموضوع ذاته بدأت تشتد حدته عند بداية تبلور الحركة الصهيونية في شرق أوروبا، وفي روسيا تحديدا.

يرجع الكثيرون سبب الصراع هذا عادة، أو على الأقل في ظاهره، إلى الصراع المستأصل في الحركة الصهيونية وفي المجتمع اليهودي بشكل عام، بين "العلمانية" والدين. أي أنه حسب هذا الاعتقاد، السبب المركزي وربما الوحيد لهذا الصراع هو سبب ثيولوجي.

غير أن التمحور حول المصدر الثيولوجي للصراع وحصره كصراع بين "علمانيين" ومتدينين، يعطي صورة ناقصة لا بل ومشوهة إلى حد كبير لمن يريد أن يفهم الصورة بأكملها. كما ويقلل تمحور كهذا من مركزية عوامل أخرى، كالعامل السياسي–الأيديولوجي تحديدا، وربما أيضا العامل العنصري الذي تتسم به الحركة الصهيونية.

يمكن أن نعزو احتدام الصراع والجدل واستعارهما في السنوات الأخيرة، وتحديدا منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي،حول قضية من هو يهودي، إلى عاملين أو ربما حدثين أساسيين لا يمكن الفصل بينهما: الأول هو هجرة مئات الآف من الروس إلى إسرائيل، اضافة إلى تهجير عشرات آلاف الأثيوبيين من قبل إسرائيل والوكالة اليهودية إليها أيضاً.

جنود تم تهويدهم في مشروع "نتيب"

العامل الثاني هو العامل الديمغرافي والمستقبل الديمغرافي للدولة اليهودية، أو كما تهوى النخب السياسية والأكاديمية تسميتة "بالخطر الديمغرافي".

أما بالنسبة للعامل الأول، الا وهو هجرة الروس والأثيوبيين إلى إسرائيل، فقد أجج الصراع والجدل بمستويين اثنين: الأول ديني–ثيولوجي والثاني طبقي–اثني. فعلى المستوى الطبقي الاثني أعادت هجرة الروس إلى أذهان الفئات الشرقية في المجتمع الإسرائيلي وعلى وجه الخصوص المغاربة منهم، سياسة الاستيعاب التي اتبعتها الدولة في سنوات السبعين من القرن الماضي تجاه موجات المهاجرين الروس وغيرهم من المهاجرين من دول غنية مثل أميركا وجنوب إفريقيا العنصرية. تميزت سياسة الدولة آنذاك بتوفير سخي لكل احتياجات المهاجرين من مسكن وعمل، في حين استمرت بسياسة الإهمال والتفرقة ضد اليهود الشرقيين الذين هاجروا إلى إسرائيل أوائل خمسينيات القرن الماضي.

تكررت، والى حد كبير، سياسة الدولة نفسها تجاه موجات المهاجرين الروس في سنوات الثمانين والتسعين من القرن العشرين. أدى ذلك إلى زيادة سخط واستياء اليهود الشرقيين، وتحديدا المغاربة منهم، ليس فقط تجاه الدولة الاشكنازية، بل وأيضا تجاه المهاجرين الروس أنفسهم، والذين بدأ الشرقيون ينسبون لهم الصفات التي تتنافى مع الديانة والتقاليد اليهودية كالزنى والمافيا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد استصرخ الشرقيون المؤسسة الدينية كما المؤسسة السياسة إلى كون مئات الآلاف من الروس ليسوا يهوداً أصلا. من الضروري القول هنا بان من قاد هذه الحملة ضد المهاجرين الروس كان وما زال حزب "شاس" المتدين الشرقي والذي، وبشكل منهجي، يعمل على "كشف حقيقة" هؤلاء الروس بأن معظمهم غير يهود، بالرغم من إن قسماً منهم يخدم في الجيش.

فقد صرح رئيس حزب شاس إيلي يشاي مؤخرا بان قسماً من المهاجرين الروس دخلوا إلى إسرائيل تحت تأشيرات مزيفة وأنه لا يمكن اليوم طردهم لسبب خدمتهم العسكرية. كما وأضاف إيلي يشاي ان إخلاص مثل هؤلاء للدولة مشكوك فيه، حيث أنهم يؤدون اليمين للجيش "ويدهم لا يضعونها على التوراة لا بل على الإنجيل".

المتهودون من المهاجرين الروس

أما بالنسبة للمستوى الديني–الثيولوجي، فالجدل هنا يختلف في ماهيته بالنسبة للفئتين المهاجرتين: الروس من جهة والأثيوبيون من جهة أخرى. بالنسبة للروس فالموضوع الرئيسي الذي يتمحور حوله الجدال بين المؤسسة الدينية الإسرائيلية وبين أوساط علمانية في المؤسسة السياسية هو: مَن من المهاجرين الروس يهودي (حسب التعريف الديني، أي الذي أمه يهودية)، ومن هو غير يهودي. احتدم الجدل بهذا السياق لسببين أساسيين، أولهما تخلل هذه الهجرة أعداداً لا باس بها (حول ٣٠٠ ألف مهاجر) غير يهود قطعا. ثانيهما هو وجود أعداد أيضا لا بأس بها من بين هؤلاء المهاجرين لا يلائم تسلسلهم العائلي (الجنيولوجي) التعريف الديني لمن هو يهودي، أي أن يهوديتهم نقلت إليهم من قبل آبائهم وليس أمهاتهم، كما تنص التوراة.

أما بالنسبة للفئة الثانية من المهاجرين، أي الأثيوبيين، فالسؤال الذي دار حوله الجدل هو: هل الأثيوبيون (كمجموعة) هم يهود اصلا. من المثير ذكره هنا بان الفتوى الدينية للحاخام (الراب) عوفاديا يوسيف، الأب الروحي لحزب شاس، بان الأثيوبيين هم يهود تبعثروا زمن تبعثر اليهود في أرجاء الأرض، هي التي حسمت ما إذا كان واجب الدولة إحضارهم إلى إسرائيل حسب قانون "حق العودة". بيد أن الأمور لم تنته إلى هنا، حيث أن المؤسسة الدينية المركزية والمتمثلة بالحاخامية الرئيسية (هربنوت هرشيت) اشترطت مرور كل الاثيوبيين الجدد في مسار "تهويد من جديد"، يصنفون في نهايته كيهود كاملين حسب الشرع التوراتي.

اما العامل الثاني والذي يحتدم الجدل بشأنه وبوتيرة تصاعدية هو العامل الديمغرافي او ما يسمى في إسرائيل بالخطر الديمغرافي. يمكن اختزال موضوع العامل الديمغرافي بتخوف المؤسسة الاسرائيلية على نخبها المختلفة، وربما ايضا على المستوى الشعبي، من فقدان الاكثرية اليهودية للدولة ما سيؤدي بالضرورة الى انتهاء المشروع الصهيوني.

يعتقد الكثيرون في المجتمع الاسرائيلي ان الوتيرة الحالية للزيادة الطبيعية بين اليهود من جهة والعرب الفلسطينيين في اسرائيل (وفي الضفة والقطاع ايضا) من جهة اخرى، ستؤدي بعد عقدين الى ثلاثة عقود الى فقدان الدولة اكثريتها اليهودية، ونتيجةً يهوديتها.

يعتقد هؤلاء بان الحل لهذه المعضلة يكمن في العمل الفوري بثلاثة محاور: الاول يتعلق بسكان الدولة العرب، حيث يجب على الدولة ان تفكر في حل "خلاق" لتخفيض معدل تكاثرهم الطبيعي، او، وهذا افضل، تهجيرهم الى الدول العربية. غير أن الدولة لا تستطيع، ولاسباب عدة ليس المكان هنا للخوض بها، تنفيذ هذا المخطط، وعلى الاقل ليس في المستقبل المنظور. لهذا يطالب أكاديميون وسياسيون، وهنا نصل الى المحور الثاني، بان تقوم الدولة بادخال تعديلات على قانون "العودة"، وبالتالي على تعريف "من اليهودي". المطروح في هذا السياق هو أنه يتوجب على الدولة اعتبار حوالي ٣٠٠ ألف مهاجر من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، يهودا، حتى ولو كان ذلك يعارض الشريعة اليهودية. هؤلاء المهاجرون، والذين يسكنون في اسرائيل منذ عقدين على الاقل، تحولوا الى إسرائيليين هم وابناء عائلاتهم، ولهذا يجب تهويدهم ليس بالطريقة الدينية ولكن بطريقة "التهويد السسيولوجي" كما يقول الباحث آشر كوهن من جامعة بار ايلان. هذه الطريقة تحول هؤلاء الى "يهود غير–يهود"، اي أنهم ليسوا يهوداً حسب الشريعة اليهودية، ولكن يهود باحاسيسهم، بهوياتهم الشخصية، وبانماط تصرفاتهم وسلوكهم المتشابه الى حد كبير لسلوك وتصرفات يهود الدولة.

المحور الثالث، وممكن القول "الأقل شعبيةً" في الوقت الحالي، هو اقتراح بعض السياسيين، الاكاديميين وفاعلين آخرين، البحث عن مجموعات بشرية في العالم من أماكن ودول محددة والعمل على تحويلهم الى يهود وتهجيرهم الى اسرائيل.

هذا الصراع والجدل المحتدم لن ينتهي بل تتفاقم حدته كلما تقدم الوقت، حيث تحول منذ زمن طويل من نقاش في المستوى الرمزي–المبدئي الى جدل وصراع على المستوى الديني– السياسي. هذا من جهة، من جهة اخرى لقد اخترق هذا الجدل والصراع ومنذ زمن ايضا، حدود مجموعات دينية وسياسية ضيقة ليشمل اليوم المجتمع الاسرائيلي باكمله.

سنة " شميطاه "
تضع يهوديّة الدولة العبريّة " بين قوسين "

غصون ريّان

لا يمكن الإبحار في معالم وحيثيّات سنة " شميطاه " في الدّيانة اليهوديّة، من غير الإنطلاق من مرافد قدسيّة السّبت. فقد أمر الرّب، وفقاً للدّيانة اليهوديّة، بتقديس يوم السّبت دوناً عن السّتة أيّام الأخرى والتي يتوجّب إنجاز كافّة الأعمال والمهام الدّنيويّة بها، بينما اليوم السّابع هو سبت للرّب، لا يجوز البت في أي أمر أو عمل فيه خارج دائرة ونطاق الرّوحانيّات. سفر الخروج يعلّل الرّاحة يوم السّبت بأنّ "الرّب صنع السّماء والأرض والبحر وكل ما فيها في ستّة أيّام وإستراح في اليوم السّابع، لذلك بارك الله اليوم السّابع وقدّسه".

تنقلنا ركائز وشعائر اليوم السّابع المكرّس للعبادة والحفاظ على الحياة والصّحة، ويمنع فيه مداولة أيّ عمل عدا عن ذلك إلى السّنة السّابعة من دورة كل سبع سنوات، حسب التّقويم العبري والمسمّاة ب سنة " شميطاه " في العبريّة. المنطقيّة التي يتم تعليل قدسيّة السّبت على أساسها، هي ذاتها المتبناة في تعليل الرّاحة أيضاً في السّنة السابعة، مع بعض الفارق في الغاية والرّسالة. الأصل في فريضة السّنة السّابعة هو تحريم المزارعين اليهود من زراعة الأرض التي تعود ملكيّتها إلى شخص يهودي داخل نطاق

حدود أرض إسرائيل. وهذا يعني من مجمل ما يعنيه سنة راحة للأرض. ويرفق هذا المنع مع فريضة المسامحة بالديون، إذ يفترض على كل صاحب مستحقّات أن يتنازل عن مستحقاته في نهاية سنة " شميطاه ".

صادف هذا العام (٢٠٠٧ ميلادي) (السّنة ٥٧٦٨ وفقاً للتقويم

اليهودي) وتحديداً في شهر أيلول منه، سنة " شميطاه " والتي فسّرت التّوراة مدلولاتها في ثلاثة مواضع من بينها، سفر الخروج ٢٣ والذي جاء فيه: " وست سنين تزرع أرضك وتجمع غلّتها، وأما في السّابعة فتريحها وتتركها ليأكل فقراء شعبك ،وفضلتهم تأكلها وحوش البريّة، كذلك تفعل بكرمك وزيتونك". وفي سفر اللاويين ٢٥ يأمر الله نبيّه موسى قائلاً: "كلّم بني إسرائيل وقل لهم، متى أتيتم إلى الأرض التي أنا أعطيكم تسبت الأرض سبتاً للرّب. ستّ سنين تزرع حقلك وستّ سنين تقطف كرمك وتجمع غلّتهما. وأمّا السّنة السابعة ففيها يكون للأرض سبت عطلة، سبتاً للرّب.لا تزرع حقلك ولا تقطف كرمك". ويتعهد الرّب في التوراة بأن يوّفر لبني إسرائيل قوت يومهم في هذه السّنة فيخاطبهم في التوراة "وتعطي الأرض ثمرها فتأكلون للشبع وتسكنون عليها آمنين، وإذا قلتم ماذا نأكل في السّنة السّابعة إن لم نزرع ولم نجمع غلّتنا. فإني آمر ببركتي لكم في السّنة السّادسة فتعمل غلّة لثلاث سنين. فتزرعون السّنة الثامنة وتأكلون من الغلّة العتيقة إلى السّنة التاسعة، إلى أن تأتي غلّتها تأكلون عتيقاً. والأرض لا تباع بتّة لأن لي الأرض وأنتم غرباء ونزلاء عندي".

سنة الرّاحة التي تمنح للأرض تفرض بشكل قطعي عدم زراعة الأرض أو تقليم الأشجار غداة السّنة السّابعة، وهي الأعمال التي تساهم في نموّ النباتات. وتفرض وبشكل جزئي عدم حصد وقطف المحاصيل والنّباتات التي نمت في السنة السّابعة. إذ تجيز التوراة جمع بعض من المحصول للإستهلاك الذاتي ،وليس لغرض المتاجرة والإتّجار. وهناك بعض الأعمال التي إختلف حاخامات اليهود في شأن منعها، فيما إذا كان مقراً في التوراة، أم فرض من تلقاء نفسه كغرس الأشجار وحرث وتسميد الأرض وغيرها. النباتات التي تنمو في السّنة السّابعة معدّة فقط للأكل والإستهلاك الذاتي. وتكون هذه النباتات مقدّسة لذا لا يجوز إستخدامها للإتجار بها أو تصديرها أو إستعمالها لغير الأكل. وفاكهة السنة السابعة تكون مجازة للأكل فقط طالما صنف الفاكهة متيسر الوصول إليه وفي متناول يد الجميع، أما في حال شحّ هذا الصّنف ولم يعد متيسّراً للجميع، فيجب إبادته وفق ما تقتضيه التوراة، ولمنع حدوث ذلك، أي إبادة الفاكهة، كان يتم تجميع الفاكهة في مراكز، حيث تنظم ويعاد تقسيمها من أشخاص لديهم فائض منها إلى من لا يمتلكها. توصي الفريضة كذلك أصحاب الحقول والأراضي أن يتيحوا لكل محتاج دخول حقولهم وجمع حاجته مما تجود به الأرض.

"سنة شميطاه": أبعاد اقتصادية متشعبة.

الحكم والمضامين التي تحملها هذه الفريضة بين طيّاتها متعدّدة، فبداية هي شريعة اجتماعيّة، إذا ما أردنا ترجمتها إلى مصطلحات اليوم فهي أقرب إلى المفهوم الإشتراكي منها إلى الرّأسماليّة. الدّلالة الإجتماعيّة من وراء هذه الفريضة تتمحور في التّقسيم والتّوزيع المتساوي لإنتاج الأرض، فما من أحد يقوم بزراعتها، وفيما لو جادت الأرض بغلّة ما فتكون ملكاً لكل من تطالها يداه، أي أنّ الغني والفقير متساويان من حيث الإستهلاك والتّملك في هذه السّنة، ويريد الله بهذا التّذكير أنّه وحده صاحب الأملاك ويجب الإتّكال عليه دون سواه في ضمان قوت اليوم طيلة السّنة السّابعة. وتترك الأرض للرّاحة بينما يعتكف اليهودي للتعبّد ولمزاولة الأمور الرّوحانيّة، وغير ذلك من المضامين والحكم.

فريضة العزوف عن زراعة الأرض في السّنة السّابعة وفقاً للتشريع التّوراتي، تعتبر إحدى الفرائض الأكثر صعوبة للتطبيق على أرض الواقع، لما تحمله من تأثيرات سلبيّة على الإقتصاد والتي من شأنها أن تسبب له الإنكماش، بل يمكن القول أنّ تطبيق هذه الشريعة على أصولها ومن الألف إلى الياء بما في ذلك المسامحة بالدّيون، من شأنها أن تقوّض الإقتصاد وتسبب له خسائر جمّة. وتاريخياً لم يتم الحفاظ على هذه الفريضة في كثير من الحقب التّاريخيّة، وعلى سبيل المثال، في فترة الهيكل الأوّل أهملت هذه الفريضة وكذلك الأمر في فترة الهيكل الثاني، أضف إلى ذلك أنّه تمّ إهمالها في البلاد التي تواجد بها اليهود لأنّ التوراة تنص على أن تطبيق هذه الفريضة يكون فقط ضمن نطاق حدود "أرض إسرائيل" التّوراتيّة.

وللتغلّب على العقبات والمخاطر التي تطرحها فريضة سنة "شميطاه" تمّ ابتداع العديد من الحيل للالتفاف عليها، حتى أنّ تلك الحيل أفرغت هذه الفريضة من أيّ فحوى أو مضمون، وحوّلتها من قانون ربّاني يحمل رسالة ورؤية الهيّة وسماويّة إلى قانون عبثت فيه اليد البشريّة وسخّرته لمصالحها ومنافعها الشّخصيّة. من بين البدع والحيل التي إختلقها بعض الحاخامات، يمكن ذكر "تراخيص البيع" والتي تتيح للمزارع بيع أرضه بشكل مؤقّت ورمزي إلى شخص غير يهودي مقابل حفنة من الشّواكل، وإستردادها حال إنتهاء سنة "شميطاه" وذلك يمكّنه من زراعة الأرض وإستغلالها وبيع محصولها.

وعلى سبيل المثال، هذا العام العام (٢٠٠٧) تمّ بيع جميع الأراضي الزراعيّة إلى مواطن إسرائيلي درزي. أمر آخر تمّ إبتكاره هو زرع المحاصيل على مدرّجات مرتفعة ، بحيث تكون المحاصيل منفصلة عن الأرض. ولا يخفى للعين أنّ هذا يناقض تعاليم التّوراة التي هدفت أن تجعل من سنة "شميطاه"، سنة راحة للأرض، يكون الخالق وحده مالكها، كما أنّ هذه الألاعيب تتيح للمزارعين بيع محاصيلهم والإتّجار بها، الأمر الذي نهت عنه التوراة. أمّا بشأن المسامحة بالديون فقد وجدوا أيضاً ثغرة في هذا القانون تساعد على خرقه، إذ سمح الحاخامات بتأسيس محكمة يلجأ إليها أصحاب المستحقّات لتسجيل مستحقاتهم، وتتولى هذه المحكمة مهمّة جمع الدّيون من أصحابها وتسديدها إلى مستحقيها. هذا أيضاً ينزع الصّبغة الإجتماعيّة والعدل الإجتماعي الذي تقتضيه فريضة سنة "شميطاه".

هذه الأساليب في التحايل على التعاليم التوراتيّة، تبناها بعض الحاخامات في الأوقات الحرجة، عندما كانت سنة "شميطاه" من المحتمل أن تهدّد إستمراريّة بقاء الكيان اليهودي على "أرض إسرائيل"، وفق مفهوم حاخامات اليهود، إلا أنّه وإلى يومنا هذا لا تزال هذه الأساليب والمناهج تتبع ويتم الأخذ بها وتشريعها من قبل بعض الحاخامات، لا سيّما من يطلق عليهم المتديّنون القوميون أو المتدينيون الصّهاينة ، والذين يولون أهميّة قصوى لزراعة الأراضي الإسرائيليّة لتقوية صلتهم ب "أرض إسرائيل". وهم يرفضون البتة شراء المنتجات الزّراعية من الفلسطينيين الذين يعتبرونهم أعداء لهم. في المقابل يرفض المتدينون الحريديم إتّباع هذه الأساليب الملتوية للإلتفاف على التعاليم التوراتيّة ويطالبون بتطبيق فريضة سنة "شميطاه" وفق أصولها التوراتيّة، ويفضلون بذلك شراء المنتوجات الزراعيّة من الفلسطينيين أو إستيرادها من الخارج. وتصل الأمور بين حاخامات اليهود من الجانبين إلى حرب ضروس من تبادل وكيل

التهم وإستنكار وشجب المعتقدات.

الجمهور الإسرائيلي العلماني والذي يشكّل الاغلبيّة، لا يعرف، وفق الإحصائيّات، عن سنة " شميطاه"، سوى المشاحنات والصدامات بين المتدينين والمزارعين الذين يعتبرون المتضررين الأوائل مادياً. فجمهور الحريديم يرفض شراء منتوجات المزارعين اليهود ،ويرفض الحاخامات إعطاء صفة "كشير\حلال" لهذه المنتوجات مما يدفع العديد من المحلات التّجاريّة إلى الإمتناع عن شراء هذه المنتوجات، خشية عدم تسويقها، عدا عن هذا، ما يعرفه الجمهور العلماني عن سنة " شميطاه" هو إرتفاع أسعار الخضار والفواكه بسبب النقص في العرض والزّيادة في الطّلب.

من المفارقات التي تطرحها "تراخيص البيع" والتي يجيزها حاخامات المتدينين القوميين وبمقتضاها يبيع المزارع اليهودي ارضه بشكل رمزي ومؤقت إلى شخص غير يهودي والذي يكون عادة فلسطينياً، ليستعيد صاحب الحق حقه وصاحب الأرض أرضه ولو بشكل رمزي جداً، إلا أنّ ذلك يبقى مفارقة مهمة في نزاع مستديم تعتبر الأرض نقطة إرتكازه. ويجب الإشارة إلى أنّ موقف حاخامات الحريديم من هذا الترخيص هو الرّفض القاطع لإن التوراة تحرّم بيع الأرض لغير اليهودي.

إذن، إسرائيل الدّولة التي قامت لتكون ملجأ ليهود العالم أجمع، والتي تعهد مؤسسها ان ينعم فيها المواطنون بالعدل الإجتماعي والرّفاه، وهي أيضاً الدولة التي قامت على أساس نظام الكيبوتسات والموشفيم الزراعيّة والتعاونيّة، لم تترك للعدل الإجتماعي أي باب لينفذ إليها. وإهمال سنة " شميطاه" هو دليل واحد من بين عشرات الأدّلة على ذلك. يبدو أنّ إسرائيل في طريقها لأن تكون دولة رأسمالية، دون أي إعتبارات للحفاظ على الطبقات المستضعفة والتي يتواصل تدهور حالها، لذلك في ظل هذا الواقع فإن بعض الأصوات من قبل قلة من رجال الدين والإقتصاد وآخرين يطالبون بترسيخ وتبني المفاهيم الإجتماعيّة لسنة "شميطاه" وتعميمها في كافة المجالات والميادين، وليس فقط في مضمار الزراعة الذي لم يعد يشكّل أكثر من ٢٪ من مجمل الإقتصاد الإسرائيلي، بينما كان يشكل النسبة الأعلى من الاقتصاد اليهودي في العصور السّالفة، يبدو أنّ هذه الأصوات لن تلقى أي إعتبار أو اهتمام من جانب المؤسسة الحاكمة التي لن تسمح بإنكماش إقتصادي، وما ستتمكن من تحقيقه لا يتعدّى أمسية يطرح فيها الموضوع او نشر مقالة في صحيفة. كما أنّ يهوديّة الدّولة والتي لا تتبنى التعاليم التوراتية أصبحت بين قوسين، أو موضع تساؤل، إذا ما اخذنا بعين الإعتبار أيضاً أنّ إسرائيل تستوعب مهاجرين على أنهم يهود بينما لا تعرفهم التوراة كذلك. هذا فضلاً عن انّ موجة الهجرة من الإتحاد السوفييتي إلى إسرائيل في أوائل التسعينيات شملت العديد من المسيحيين. يبدو أنّ إسرائيل على إستعداد لأن تكون دولة لأي فرد ولأي دين باستثناء السّكان الأصليين لهذه البلاد.

(٣) الرقابة (العسكرية)

إعداد: محمد مصالحة

فرضت السلطات الأمنية في إسرائيل الرقابة على نشر تفاصيل العملية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في الأراضي السورية أواخر العام ٢٠٠٧. وفي حين كانت وسائل الإعلام في العالم تتناقل الأخبار والتحليلات حول العملية وتفاصيلها فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية لم تنقل خبراً من مصدر إسرائيلي، وإنما اكتفت بنقل تفاصيل العملية عن وسائل الإعلام في العالم. من هنا وجدنا أهمية في توضيح موضوع الرقابة العسكرية في إسرائيل.

أقيمت مؤسسة الرقابة (العسكرية) الإسرائيلية منذ قيام الدولة، وهي تعمل بقوة قوانين الطوارئ الانتدابية من سنة ١٩٤٥. منحت الدولة "الرقابة" صلاحيات عقابية لكل من يخالف أوامرها، وذلك إما بواسطة فرض الغرامات المالية، وإما عن طريق إغلاق الصحيفة "المتمردة". اعتبرت قرارات الرقابة قرارات نهائية، حيث لم يكن بالإمكان الاستئناف عليها.

تعتبر الرقابة العسكرية كوحدة تابعة لقسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، ومسؤوليتها أن تمنع نشر كل مادة ترى أنها ممكن أن تضر بأمن الدولة، سلامة الجمهور أو النظام العام، مكتوبة كانت المادة أو مطبوعة. من اجل تأمين ذلك، تقوم الرقابة العسكرية

بفحص البث التلفزيوني والإذاعي، الصحف والكتب، حيث تشطب مقاطع أو تأمر الجهة المعنية بشطبها. كما وقامت الرقابة العسكرية بفحص قسم كبير من رسائل المواطنين (عربا ويهودا) إلى خارج البلاد.

يقف على رأس الرقابة العسكرية "الرقيب العسكري الرئيسي"، وغالبا ما يكون برتبة قائد في الجيش. يعين الرقيب من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي. تزامنا مع منصبه هذا يعينه رئيس الأركان كقائد وحدة الرقابة العسكرية في قسم الاستخبارات. لا يخضع الرقيب العسكري بعد تعيينه لا لوزير الدفاع ولا لقائد أركان الجيش، ومن مسؤوليته اتخاذ قراراته بشكل مستقل. كما ويعمل إلى جانب الرقيب العسكري الرئيسي وتحت امرته، عدد من الرقباء العسكريين الإقليميين بدرجة نائب–الوف.

يمكن اعتبار عمل الرقابة في إسرائيل كناتج لمبادرة مشتركة، والى حد كبير متفق عليها، بين المؤسستين السياسية من جهة والإعلامية من جهة أخرى. فبعد الإعلان عن إقامة الدولة بأيام قررت لجنة محرري الصحف اليومية بوجوب إرسال المواد المنوي نشرها للرقابة.

على الرغم من تخويل القانون، والذي يمنح المراقب الصلاحية لطلب ولمراقبة كل مادة قبل نشرها، ففي حقيقة الأمر تم في شهر كانون الأول سنة ١٩٤٩، عقد اتفاق بين الرقيب ولجنة المحررين على "قائمة مواضيع" تعرض المادة التي تتطرق إليها على الرقيب. تضمن هذا الاتفاق ١٣ فرعا أهمها، من وجهة نظر لجنة المحررين، الفرع الذي نص على أن الرقابة لا تسري على الأمور السياسية، آراء، تحليلات وتقييمات، إلا إذا تضمنت معلومات أمنية، أو إذا كان من الممكن استخلاص معلومات أمنية منها.

غير أن هذا الاتفاق لم يمنع الصراع الدائم بين الرقابة من جهة وبين الصحف ومحرريها من جهة أخرى، حيث قام كل طرف بتفسير القانون والاتفاق حسبما يراه مناسبا لاهدافه. كما ومنح الاتفاق رئيس أركان الجيش الصلاحية النهائية بتحديد العقوبات تجاة الأطراف التي قررت لجنة ثلاثية مكونة من ممثل الجيش، ممثل لجنة المحررين وممثل عن الجمهور، معاقبتهم. ونتيجة لذلك تم الاتفاق مجددا، وذلك في شهر أيار سنة ١٩٥١، بان على رئيس أركان الجيش أن يتبنى كل قرار تتخذه اللجنة الثلاثية بالإجماع، ويحافظ على صلاحياته إذا ما اتخذ قرار بأغلبية الأصوات.

بقي هذا الاتفاق نافذا حتى سنة ١٩٦٦، حيث تم عقد اتفاق ثالث، لا يختلف كثيرا عن سابقه، يسري مفعوله حتى اليوم. أدخلت، مع مرور الوقت، وتحديدا سنة ١٩٨٩، بعض التعديلات على هذا الاتفاق، من أهمها إضافة فقرة إلى احد بنود الاتفاق تنص على أن تقوم الرقابة بالعمل حسب إرشادات محكمة العدل العليا. تم طلب إضافة هذه الفقرة من قبل "لجنة المحررين" وذلك عقب قرار محكمة العدل العليا إبطال أمر من الرقابة إلى إحدى الصحف المحلية في تل أبيب بعدم نشر صورة رئيس الموساد. ما ورد في قرار المحكمة كان بأنه باستطاعة الرقابة تحديد حرية التعبير فقط عندما يكون في ذلك تهديد محسوس وقريب من المؤكد على سلامة الجمهور. كما وادخل تعديل آخر، إضافي، سنة ١٩٩٠، والذي تم بموجبه استبدال رئيس الأركان بقاض، عامل أو متقاعد، كمرحلة قضائية استئنافية.

من الجدير ذكره بأنه، وعلى خلاف وسائل الإعلام العبرية، يتوجب على وسائل الإعلام العربية في اسرائيل تقديم كل مادة تريد نشرها أو بثها للرقابة وذلك للمصادقة عليها.

ملاحظة: المادة ترتكز على شبكة المعلومات الالكترونية وعلى كتاب: كسبي، دان ويحييئيل ليمور، ١٩٨٦، الوسطاء: وسائل الاتصال في إسرائيل ١٩٤٨–١٩٩٠، عام عوفيد/ مؤسسة اشكول/ الجامعة العبرية (بالعبرية).